

كتاب الجنایات والقصاص والديات

حديث لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله

متن

كتاب الجنایات والقصاص والدیات عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقدم عصموه مني أموالهم وأنفسهم إلا بحقها، وحسابهم على الله } ولفظ الشیخین { أمرت أن أقاتل الناس } ، وزاد مسلم بعده قوله لا إله إلا الله { ويؤمنوا بي وبما جئت به } .

شرح

كتاب الجنایات والقصاص والدیات . الحديث الأول . عن همام عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا أزال أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله فقدم عصموه مني دماءهم ، وأنفسهم ، وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله } (فيه) فوائد .

(الأولى) أخرجه مسلم ، والنسائي من طريق يومن بن زياد عن الزهرى عن سعيد بن المسيب ، وأخرجه مسلم ، وأصحاب السنن الأربع من طريق الأعمش عن أبي هريرة بلفظ { أمرت أن أقاتل الناس } ، وأخرجه مسلم من طريق العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن أبي هريرة بلفظ { أمرت أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويؤمنوا بي ، وبما جئت به فإذا قلوا ذلك عصموه } الحديث ، وأخرجه الأئمة الخامسة من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن أبي هريرة قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، واشترى أبو بكر الصديق بعده ، وكفر من كفر من العرب قال عمر بن الخطاب لأبي بكر الصديق كيف نقاتل الناس ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فم } قال لا إله إلا الله فقدم عصمه مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله } الحديث وجعله النسائي في رواية له من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير ذكر عمر ، وأخرجه الشیخان من طريق محمد بن زيد عن عبد الله بن عمر عن ابن عمر مرفوعاً { أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ويقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكوة فإذا فعلوه عصموه مني دماءهم وأموالهم وحسابهم على الله } ، وزاد البخاري بعده قوله وأموالهم إلا بحق الإسلام .

(الثانية) أمر الله تباره عليه الصلاة والسلام بمقاتلة الناس حتى يدخلوا في الإسلام فامتثل ذلك ، وأخبر عن نفسه لاته لا يزال يفعله ، ولهذا سمي تباره

الْمُلْحَمَةُ أَيْ الْقِتَالُ ، وَفِيهِ أَنَّ الْجَهَادَ مِنْ أُصُولِ الدِّينِ الَّتِي يَحِبُّ الْقِيَامُ بِهَا
فَإِنَّ الْأَمْرَ لَهُ أَمْرٌ لِجَمِيعِ أَمْتَهِ إِلَّا مَا قَاتَ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ اخْتِصَاصِهِ بِهِ ، وَفَائِدَةُ
تَوْجِيهِ الْخَطَابِ إِلَيْهِ أَنَّهُ الدَّاعِيُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَالْمُبَيِّنُ عَنْهُ هُمْ عَنِّي مَا أَرَادَ ،
وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى { يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ قَطَّلُقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ }
{ قَافْتَحَ الْخَطَابَ بِاسْمِهِ خُصُوصًا ثُمَّ حَاطَبَهُ وَسَائِرَ أَمْتَهِ بِالْحُكْمِ عُمُومًا ،
وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(**اللَّهُ**) افْتَصَرَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ عَلَى أَنَّ عَايَةَ الْقِتَالِ قَوْلُ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)
فَظَاهِرُهُ الْاِكْتِنَاءُ بِذَلِكَ فِي حُصُولِ الْإِسْلَامِ ، وَإِنْ لَمْ يَصُمْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، وَبِهِ قَالَ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا فَقَالَ يَصِيرُ بِذَلِكَ مُبِيلًا ، وَيُطَالِي بِالشَّهَادَةِ الْأَخْرَى فَإِنْ أَبَى
جُعِلَ مُرْتَدًا ، وَحَصَّ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ بِالْوَتَنِيِّ وَالْمُعَطَّلِ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِمَا كَانَ يَجْحُدُهُ ،
وَحَكَى إِمامُ الْحَرَمَيْنِ ذَلِكَ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ مَنْ مِنْ الشَّهَادَتَيْنِ بِكَلْمَةٍ
تُخَالِفُ مُعْتَقَدَهُ حُكْمَ يَاسِلَامِهِ ، وَإِنْ أَتَى مِنْهُمَا بِمَا يُوَافِقُهُ لَمْ يُحَكِّمْ يَاسِلَامِهِ
فَقَالَ فِي الْوَتَنِيِّ وَالْمُعَطَّلِ مَا تَقْدَمَ ، وَقَالَ فِي الْيَهُودِيِّ إِذَا قَالَ مُحَمَّدٌ
رَسُولُ اللَّهِ حُكْمَ يَاسِلَامِهِ قَالَ ، وَاحْتَلُفُوا فِي أَنَّ الْيَهُودِيَّ أَوِ النَّصْرَانِيَّ
إِذَا اعْتَرَفَ بِصَلَةِ تَوْافِقٍ مِلْتَنَا أَوْ حُكْمَ يَحْتَصُ بِشَرِيكَتِنَا هَلْ يَكُونُ بِذَلِكَ
مُسْلِمًا قَالَ وَمَيْلٌ مُعْظَلٌ مُعْظَلَمُ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى كَوْنِهِ إِسْلَامًا ، وَعَنْ الْقَاضِي حُسَيْنِ
فِي صَبْطِهِ أَنَّهُ قَالَ كُلُّ مَا كَفَرَ الْمُسْلِمُ بِعَحْدِهِ كَانَ الْكَافِرُ الْمُخَالِفُ لَهُ مُسْلِمًا
يَعْقِدُهُ ثُمَّ إِنْ كَذَبَ مَا صَدَقَ بِهِ كَانَ مُرْتَدًا ، وَقَالَ أَصْحَابُ هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ إِيمَانًا
وَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي الْعَرَبِ ، وَكَانُوا عَبَدَةً أَوْتَانَ لَا يُوَجِّدُونَ فَاحْتَصَ هَذَا الْحُكْمُ
بِهِمْ ، وَبِمِنْ كَانَ فِي مِثْلِ حَالِهِمْ ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَصْحَابِنَا
وَغَيْرُهُمْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ مُسْلِمًا إِلَّا بِنُطْقِهِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ، وَاجْبُوا عَنِ الْحَدِيثِ بِأَنَّ
فِيهِ أَخْتِصَارًا ، وَحَدَّفَا دَلْلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأَخْرَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ
أَيْضًا وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ ، وَالْحَدِيثُ إِذَا جَمَعَتْ طُرُقُهُ تَبَيَّنَ الْمُرَادُ مِنْهُ ،
وَلَيْسَ لَنَا أَنْ نَتَمَسَّكَ بِرِوَايَةِ ، وَتَنْزُكَ بِقِيَةِ الرِّوَايَاتِ ، وَالنَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ لَمْ يَحْصِي بِذَلِكَ الْعَرَبَ ، وَمَنْ كَانَ مِثْلَهُمْ بَلْ ذَكَرُهُ شَرْعًا عَامًا فِي حَقِّ
كُلِّ أَحَدٍ ، وَيَدُلُّ لِذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ أَبْنِ عُمَرَ ، وَهُوَ فِي الصَّحِيحَيْنِ كَمَا
تَقَدَّمَ حَتَّى يَشْهُدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ
، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَاسْتَغْنُوا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ بِذِكْرِ إِحْدَاهَا عَنِ الْأَخْرَى لِازْتِبَاطِهِمَا
، وَشَهَرَتِهِمَا ، وَفَسَرَ الشَّافِعِيُّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ الْإِسْلَامِ بِالشَّهَادَتَيْنِ ،
وَبِالْبَرَاءَةِ مِنْ كُلِّ دِينِ خَالِفِ الْإِسْلَامِ فَأَخَذَ بَعْضُهُمْ بِظَاهِرِهِ ، وَاشْتَرَطَ ذَلِكَ ،
وَحَمِلَهُ أَكْثَرُهُمْ عَلَى كَافِرٍ يَعْتَرِفُ بِأَصْلِ رِسَالَةِ تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ
كَقَوْمٍ مِنْ الْيَهُودِ يَقُولُونَ إِنَّهُ مَرْسَلٌ إِلَى الْعَرَبِ حَاسِهَةً فَهُوَ لَاءٌ لَا يُدَّ فِي حَقِّهِمْ
مِنْ الْبَرَاءَةِ بِخِلَافِ عَيْرِهِمْ ، وَقَدْ نَصَ الشَّافِعِيُّ فِي مَوْضِعٍ أَخَرَ عَلَى هَذَا
التَّفْصِيلِ .

(الرَّابِعَةُ) اسْتَدَلَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَمَا كَانَ مِثْلُهُ الْكَرَامَيَّةُ، وَبَغْضُ الْمُرْجَحَةِ عَلَى أَنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ دُونَ عَقْدِ الْقَلْبِ لِأَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَمْ يُعْتَبِرْ سَوْيَ ذَلِكَ، وَجَوَابُ الْجَمَاعَةِ عَنْهُ أَنَّمَا عَلَقَةُ الْقَوْلِ لِأَنَّهُ الَّذِي يَطْهُرُ، وَتُرْتَبُ عَلَيْهِ الْأَخْكَامُ . وَأَمَّا الْإِعْنَاقَادُ بِالْقَلْبِ فَلَا سَبِيلٌ لَنَا إِلَى مَعْرِفَتِهِ لِكِنَّهُ لَا يَصِيرُ فِي التَّابَطِنِ مُسْلِمًا بِذُونِهِ، وَلَمْ يَعْتَرِفْ لَنَا بِإِعْنَاقَادِهِ حَكْمَنَا بِكُفْرِهِ، وَمِنْ أَقْوَى مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى هُوَلَاءِ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى إِكْفَارِ الْمُنَافِقِينَ، وَإِنْ كَانُوا قَدْ أَظَهَرُوا الشَّهَادَتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { وَلَا تُصْلِحُ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَا تَأْبَى وَلَا تَقْمِمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ } إِلَى قَوْلِهِ { وَتَرَهُقُ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ } ، وَمِمَّا يُرَدُّ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ فِي الرِّوَايَةِ الْأَجْرَى فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ وَبِؤْمِنُوا بِي وَبِمَا حَدَّتْ بِهِ، وَأَيْضًا قَلْفَظُ الرِّوَايَةِ الْأُخْرَى فِي الصَّحِيحِ حَتَّى يَشْهُدُوا، وَالشَّهَادَةُ لَا بُدَّ فِيهَا مِنْ مُوَاطَأَةِ الْقَلْبِ لِلِّسَانِ بِدَلِيلٍ تَكْذِيبِ اللَّهِ تَعَالَى لِلْمُنَافِقِينَ فِي قَوْلِهِمْ (تَشَهُّدُ إِنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ) .

فائدة أظهر الإسلام وأسر الكفر

(الخامسة) فِيهِ حُجَّةُ لِلشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ مَنْ أَطْهَرَ الْإِسْلَامَ وَأَسَرَّ الْكُفْرَ يُقْبِلُ إِسْلَامُهُ فِي الظَّاهِرِ، وَدَهْتَ مَالِكٌ وَأَحْمَدٌ فِيمَا حَكَاهُ عَنْهُمَا الْخَطَابِيُّ إِلَى أَنَّ تَوْبَةَ الرِّدِيقِ، وَهُوَ الَّذِي يُنْكِرُ الشَّرْعَ جُمْلَةً لَا تُقْبِلُ، وَبِهِ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا إِنَّ تَابَ مَرَّةً وَاحِدَةً قُبِّلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِنْ تَكَرَّرَ ذَلِكَ مِنْهُ لَمْ يُقْبِلْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ أَسْلَمَ ابْتِدَاءً مِنْ عَيْرِ طَلْبِهِ، وَإِلَّا قُبِّلَ فَهَذِهِ خَمْسَةُ أَوْجَهٍ لِأَصْحَابِنَا، وَالصَّحِيحُ عِنْدُهُمْ قَبْولُهَا مُطْلَقاً كَمَا تَقَدَّمَ .

فائدة قتل تارك الصلاة ومانع الزكاة

(السادسة) حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ صَرِيحُ فِي قَتْلِ تَارِكِ الصَّلَاةِ، وَمَانِعِ الزَّكَاةِ، وَهُوَ كَذِيلُكَ فِي الْحَاجِدِ لِأَنَّهُ كَافِرٌ . وَأَمَّا تَارِكُ الصَّلَاةِ كَسَلًا فَتَقْدَمَ الْخِلَافُ فِيهِ فِي أَوَّلِ كِتَابِ الصَّلَاةِ، وَأَمَّا تَارِكُ الزَّكَاةِ بُخْلًا فَإِنَّهَا تُؤْخَذُ مِنْهُ قَهْرًا فَإِنْ امْتَنَعَ بِالقتالِ قُوْتَلَ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى { فَإِنْ تَأْبُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُوا سَبِيلَهُمْ } وَلَهُدَا بَوْبَ الْبُخَارِيُّ عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ، وَأَوْرَدَ هَذَا الْحَدِيثَ لِمُوَافِقَتِهِ لَهَا، وَقَالَ فِي آيَةِ أُخْرَى { فَإِخْرُوا إِنَّكُمْ فِي الدِّينِ } وَحُكِيَ عَنْ أَنَسَ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ هَذِهِ الْآيَةُ مِنْ أَخِرِ مَا نَزَّلَ مِنْ الْقُرْآنِ قَالَ ابْنُ بَطَالَ قَامَ الدَّلِيلُ الْوَاضِعُ مِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى أَنَّ مَنْ تَرَكَ الْقَرَائِضَ أَوْ وَاحِدَةً مِنْهَا قَلَّا يُخْلِي سَبِيلَهُ، وَلَيْسَ بِأَخْ فِي الدِّينِ، وَلَا يُعْصِمُ دَمُهُ وَمَالُهُ قَالَ، وَيَشْهُدُ لِذَلِكَ قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { فَإِذَا قَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا } .

(السَّابِعَةُ) فِيهِ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَعْصِمُ الدَّمَ وَالْمَالَ، وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ الْعِرْضُ، وَبِهَذَا حَطَبَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالَ { إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَغْرَاصَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ } ، وَقَوْلُهُ (إِلَّا بِحَقِّهَا) أَيْ بِحَقِّ الْأَنْفُسِ

وَالْأَمْوَالِ يَأْنَ يَسْتَحِقُ النَّفْسَ لِكَوْنِهَا قَتَلَتْ مُكَافِنًا لَهَا عَمْدًا عَذْوَانًا أَوْ الْمَالَ
يَطْرِيقُ يَقْتَصِي دَلِكَ قَيْوَحْدُ حِينَئِذٍ مَا يَسْتَحِقُ، وَيُسْتَشْتَهِي ذَلِكَ مِنْ عُمُومِ
الْعِصْمَةِ، وَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ لِأَنَّهُ مُقْتَصِدٌ وَمُوجَبٌ،
وَتَارَةً إِلَى الْأَنْفُسِ وَالْأَمْوَالِ لِتَعْلِقِهِ بِهَا.

(الثَّالِثَةُ) قَوْلُهُ (وَجَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ) أَيْ فِيمَا يَسْتَرِونَ بِهِ، وَيُحْفَوْنَهُ دُونَ
مَا يُخْلُونَ بِهِ فِي الظَّاهِرِ مِنَ الْأَخْكَامِ الْوَاجِبَةِ فَإِنَّ حُكْمَ الْمُسْلِمِينَ يُقِيمُونَ
ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَفِيهِ لِنَ الْأَخْكَامَ تُجْرَى عَلَى الظَّاهِرِ، وَاللَّهُ يَتَوَلِّ السَّرَّائِرِ،
وَلِهَذَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { إِنِّي لَمْ أُمَرْ زَانْ أَنْ أُشْقَى عَلَى قُلُوبِ
النَّاسِ وَلَا عَنْ بُطُونِهِمْ } لَمَّا قَالَ لَهُ حَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ كَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ
بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، وَهُوَ ثَابِثٌ فِي الصَّحِيحِ .

(الثَّالِثَةُ) قَالَ النَّوْوَيُّ فِي قَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ { وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا حَنَّتْ بِهِ
كُمْ فِيهِ دَلَالَةٌ طَاهِرَةٌ لِمَذَهَبِ الْمُحَقِّقِينَ وَالْجَمَاهِيرِ مِنَ السَّلَفِ وَالْحَلْفِ أَنَّ
الْإِنْسَانَ إِذَا اغْتَقَدَ دِينَ الْإِسْلَامِ اعْتِقَادًا حَازِمًا لَا يَتَرَدَّدُ فِيهِ كَفَاهُ ذَلِكَ، وَهُوَ
مُؤْمِنٌ مِنَ الْمُوْحِدِينَ، وَلَا يَجِدُ عَلَيْهِ تَعْلُمٌ أَدِلَّةُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَمَعْرِفَةُ اللَّهِ
تَعَالَى بِهَا خَلَافًا لِمَنْ أَوْجَبَ ذَلِكَ، وَجَعَلَهُ شَرْطاً فِي كَوْنِهِ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ،
وَرَعَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ لَهُ حُكْمُ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا بِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ كَثِيرٌ مِنْ الْمُعْنَزِلَةِ
وَيَغْضُبُ أَصْحَابِنَا الْمُتَكَلِّمِينَ وَهُوَ خَطَا طَاهِرٌ فَإِنَّ الْمُرَادَ التَّصْدِيقُ الْجَازِمُ،
وَقَدْ حَصَلَ، وَلَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْتَفَى بِالْتَّصْدِيقِ بِمَا جَاءَ بِهِ،
وَلَمْ يَسْتَرِطْ الْمَعْرِفَةَ بِالْدَّلِيلِ، وَقَدْ تَطَاهَرَتْ بِهَذَا أَحَادِيثُ فِي الصَّحِيحِ يُحَصِّلُ
مَجْمُوعُهَا النَّوْاَثِرَ بِاَصْلِهَا وَالْعِلْمِ الْقَطْعِيِّ اِنْتَهَى .

(الْعَاشرَةُ) أَوْرَدَهُ الْمُصَنَّفُ رَحْمَةُ اللَّهِ فِي كِتَابِ الْجِنَائِاتِ لِأَمْرَيْنِ (أَحَدُهُمَا)
دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ نَفْسَ الْمُسْلِمِ مَغْصُومَةٌ فَتَكُونُ مَصْمُوَةً، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ
أَخْكَامُ الْجِنَائِاتِ، وَتَفَاصِيلُهَا مَعْرُوفَةُ (الثَّانِي) دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّ الْعِصْمَةَ تَرِوْلُ
بِاِرْتِكَابِ الْمُسْلِمِ مَا يَقْتَصِي الشَّرْءُ قَتْلَهُ بِهِ فَلَا يَكُونُ الْجَانِي مَعْصُومًا بِالنِّسْبةِ
إِلَى ، وَلِيِّ الدَّمِ، وَتَفَاصِيلُ ذَلِكَ مَعْرُوفَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(الْحَادِيَةُ عَشْرَةُ) الْمُقَاتَلَةُ إِلَى عَايَةِ الْإِسْلَامِ يُسْتَشْتَهِي مِنْهُ أَهْلُ الْكِتَابِ فَإِنَّهُمْ
يُقَاتِلُونَ إِلَى إِحدَى عَايَتَيْنِ إِمَّا إِلِسَامُ أَوْ بَذْلُ الْحِرْزَيَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى { حَتَّى
يُعْطُوا الْحِرْزَيَةَ عَنْ يَدِ وَهُمْ صَاغِرُونَ } .

الحديث لا يمسيك أحدكم إلى أخيه بالسلاح

متن

وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا يمسين أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدرى أحدكم لعنة الشيطان يتزوج في يده فيقع في حفرة من تار } .

شرح

الحديث الثاني . وعنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم { لا يمسين أحدكم إلى أخيه بالسلاح فإنه لا يدرى أحدكم لعنة الشيطان يتزوج في يده فيقع في حفرة من تار } . فيه) فوائد :

(الأولى) أتفق عليه الشيحيان من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمراً عن همام بلفظ (لا يشير) وأخر مسلم ، وغيره من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً { من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعن ، وإن كان أحاه لأبيه وأمه } .

(الثانية) قوله (لا يمسين) كذا صبطناه في أصلنا عند والدي رحمة الله من المشي ، والذي في الصحيحين لا يشير من الإشارة ، وهو المعروف ، وكذا وقع فيما يثبت الياء مرفوعاً ، وهو نهي بلفظ الخبر كقوله تعالى { لا تنصار والدة بولدها } وقوله تعالى { والوالدات يرضعن أولادهن } ، وهو أبلغ وأكذ من صيغة النهي ، والرواية الأولى أن ثبت فهي بمعنى الرواية الثانية ، وراجعة إليها لأن المراد نهي عن المشي إلى جهته مثيراً له بالسلاح .

(الثالثة) فيه النهي عن الإشارة إلى المسلم بالسلاح ، وهو نهي تحريره فإن في الرواية الأخرى من أشار إلى أخيه بحديدة فإن الملائكة تلعن ، ولعن الملائكة لا يكون إلا بحق ، ولا يستحق اللعن إلا فاعل المحرم ، ولا فرق في ذلك بين أن يكون على سبيل الجد أو الهزل ، وقد دل على ذلك قوله ، وإن كان أحاه لأبيه وأمه فإن الإنسان لا يشير إلى سقيقه بالسلاح على سبيل الجد ، وإنما يقع منه معه هزا ، ويتقدير أن يكون ذلك على سبيل الجد فتحريره ذلك أغلط من تحرير غيره فلا يصح حعله غایة فدل على أن المراد الهزل فإن تحريمه على طريق الجد واضح لانه يريد قيل مسلم أو جرحة ، وكلاهما كبيرة ، وأما الهزل فلانه تزويج مسلم ، وأدى له ، وذلك محرم أيضاً ، وقد جاء في الحديث { لا يحل لمسلم أن يرُق مسلماً } .

(الرابعة) المراد أخوه الإسلام ، ويتحقق به الذي أيضًا لتحريره أداه ، وخرج الحديث مخرج الغالب ، ودخل في السلاح ما عظم منه وصغر ، وهل تدخل العصا في ذلك فيه احتمال لأن التزويج حاصل ، وكذلك احتمال سقوطها من

**يَدِهِ عَلَيْهِ ، وَقَدْ يُقَالُ لَا يُرَادُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا لَهُ نَصْلٌ بِذَلِيلٍ قَوْلِهِ فِي الرِّوَايَةِ
الْأُخْرَى بِحَدِيدَةٍ .**

(الْخَامِسَةُ) قَوْلُهُ يَنْزَعُ فِي يَدِهِ بِكَسْرِ الرَّايِ وَبِالْعَيْنِ الْمُهَمَّلَةِ ، وَمَعْنَاهُ يَرْمِي
فِي يَدِهِ ، وَيُحَقِّقُ صَرْبَتَهُ كَائِنَةً يَرْفَعُ يَدَهُ ، وَيُحَقِّقُ إِسَارَتَهُ وَالنَّرْعُ الْعَمَلُ بِالْيَدِ
كَالْإِسْتِنْقَاءِ بِالذَّلِيلِ وَنَحْوِهِ ، وَأَصْلُهُ الْجَذْبُ وَالْقَلْعُ قَالَ فِي الْمَسَارِقِ ، وَأَصْلُ
فَعَلَ إِذَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ لَامْهُ حَرْفَ حَلْقِيَ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقْبِلَهُ كَذَلِكَ مَقْتُوْحًا ، وَلَمْ
يَأْتِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ مَكْسِيُورًا إِلَّا يَنْزَعُ ، وَبِهِيْئٍ (فُلْتُ) ، وَمِثْلُهُ يَرْجِعُ ، وَمَا
ذَكَرَتَاهُ مِنْ صَبْطِ هَذِهِ الْلَّفْظَةِ هُوَ الْذِي حَكَاهُ الْقَاضِي عِيَاضُ عَنْ جَمِيعِ رِوَايَاتِ
مُسْلِمٍ ، وَيَقْلُهُ التَّوْيِيْعُ عَنْ نُسَخِ بِلَادِنَا ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي رِوَايَةِ الْبَهَارِيِّ ،
وَرُوَيَ فِيهِ أَيْضًا يَنْزَعُ يَقْتَحِمُ الرَّايِ وَبِالْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي رِوَايَةِ أَبِي
ذِرَّ الْهَرَوِيِّ ، وَمَعْنَاهُ يَحْمِلُهُ عَلَى تَحْقِيقِ صَرْبِهِ ، وَيُرِينُ ذَلِكَ لَهُ ، وَتَرْعَ
الشَّيْطَانِ إِغْرَاؤُهُ ، وَإِغْواؤُهُ .

(السَّادِسَةُ) قَوْلُهُ فَيَقُعُ رَوْيَنَا فِي صَحِيحِ الْبَحَارِيِّ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ لِكَوْنِهِ فِي
جَوَابِ التَّرْجِيمَةِ ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا قَوْلَهُ تَعَالَى { لَعَلَّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ
السَّمَوَاتِ قَاطِلَعَ } قَرَأً حَفْصُ عَنْ عَاصِمٍ بِالنَّصْبِ ، وَالبَافُونَ بِالرَّفْعِ .

(السَّابِعَةُ) يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ عَلَى ظَاهِرِهِ فِي أَنَّ الشَّيْطَانَ يَتَعَاطَى
بِيَدِهِ جُرْحَ الْمُسْلِمِ أَوْ يُعْرِي الْمُشَبِّرَ حَتَّى يَفْعَلَ ذَلِكَ عَلَى خَلَافِ الرِّوَايَاتِينَ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَجَازٌ عَلَى طَرِيقِ نِسْبَةِ الْأَسْبَابِ الْقَبِيحةِ الْمُسْتَكَرَةِ إِلَى الشَّيْطَانِ
، وَالْمُرَادُ سَبْقُ السَّلَاحِ بِنَفْسِهِ مِنْ عَيْرِ قَصْدٍ .

(الثَّامِنَةُ) فِيهِ تَأكُّدُ حُرْمَةِ الْمُسْلِمِ ، وَالنَّهِيَّ الشَّدِيدَ عَنْ تَرْوِيَعِهِ ، وَتَحْوِيفِهِ ،
وَالتَّعَرُضِ لَهُ بِمَا قَدْ يُؤْذِيهِ .

(النَّاسِعَةُ) اسْتَدَلَّ بِهِ بَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِهِمْ فِي سَدِ الدَّرَائِعِ فِي قَوْلِهِ
فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي أَحَدُكُمْ إِلَى آخِرِهِ .

(الْعَاشِرَةُ) وَجْهٌ إِيَّادِهِ فِي الْجِنَائِاتِ أَنَّهُ إِذَا دَلَّ عَلَى تَحْرِيمٍ مَا قَدْ يَنْتَهِي إِلَى
الْجِنَائِةِ فَتَحْرِيمُ الْجِنَائِةِ مِنْ بَابِ الْأُولَى .

الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث أبا

متن

وَعَنْ عُزْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَيَا جَهْمَ بْنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا فَلَاجَهَ رَجُلًا فِي صَدَقَتِهِ فَصَرَّاهُ أُبُو حَمْمَ قَسَحَةً فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا الْقَوْدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ يَرْضُوْا فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ يَرْضُوْا ، فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَرَضُوا : فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي حَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ ، فَحَاطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ هَؤُلَاءِ الْلَّيِّنِيَّنَ أَتَوْنِي بِرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضَتْ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا فَرَضُوا أَفَرَضِيْمُ ، قَالُوا لَا ، فَهَمَ الْمُهَاجِرُونَ بِهِمْ فَأَمَرَهُمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْفُوا ثُمَّ دَعَاهُمْ فَرَادَهُمْ ، وَقَالَ أَرَضِيْمُ قَالُوا نَعَمْ : قَالَ قَاتِلِيْ حَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ ، وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ ، قَالُوا نَعَمْ فَحَاطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ أَرَضِيْمُ ؟ قَالُوا نَعَمْ } رَوَاهُ أَبُو دَاؤُودُ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهْ .

ش

الْحَدِيثُ التَّالِثُ . وَعَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ { أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا حَمْمَابَ بْنَ حُذَيْقَةَ مُصَدِّقًا فَلَاجَهَهُ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ فَصَرَبَهُ أَبُو حَمْمَابَ فَشَجَّهَهُ قَاتِلُهُ الَّتِيْنِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا الْقَوْدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ يَرِضُوْهُ فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَلَمْ يَرِضُوْهُ فَقَالَ لَكُمْ كَذَا وَكَذَا فَرَضُوا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنِّي خَاطِبُ عَلَى النَّاسِ ، وَمُحِبُّهُمْ يَرْضَاهُمْ قَالُوا نَعَمْ فَخَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ هُؤُلَاءِ الْلَّيِّنِيَّ أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضَتْ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا فَرَضُوا أَفْرَضُيْمَ قَالُوا لَا فَهُمُ الْمُهَاجِرُونَ إِلَيْهِمْ فَأَمْرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْفُوا تِمَّ دَعَاهُمْ فَرَادَهُمْ ، وَقَالَ أَرْضِيْمَ قَالُوا نَعَمْ قَالَ قَاتِي خَاطِبُ النَّاسِ ، وَمُحِبُّهُمْ يَرْضَاهُمْ قَالُوا نَعَمْ : فَخَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ أَرْضِيْمَ قَالُوا نَعَمْ } رَوَاهُ أَبُو دَاؤُدْ ، وَالنَّسَائِيُّ ، وَابْنُ مَاجَهْ . (فيه) فَوَائِدُ :

(الأولى) أخرجه هؤلاء الثلاثة، وأبو حيان في صحيحه من هذا الوجه من طريق عبد الرزاق عن معمراً . وقال ابن ماجة سمعت محمد بن يحيى يقول تفرد بهذه معمراً لا أعلم رواه غيره .

(الثانية) أبو جهم يفتح الجيم واسكان الهاء مكبّر قيل اسمه عامر، وقيل عبيد بن خديفة قريشى عدوى أسلم عام الفتح، وكان مقدمًا في قريش معظمًا، وكانت فيه في بيته شدة، وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم أما أبو جهم فلما يصفع عصاً عن عاتقه يشير أن ضربه للنساء، وكان عالما

بِالْأَنْسَابِ ، وَهُوَ مِنْ الْمُعَمِّرِينَ شَهَدَ بُيَانَ الْكَعْبَةِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَفِي رَمَنِ ابْنِ الْزُّبِيرِ ، وَقِيلَ إِنَّهُ مَاتَ فِي أَخِرِ خِلَافَةِ مُعاوِيَةَ ، وَهُوَ صَاحِبُ الْأَنْجَانِيَّةِ . .

(الثالثة) المصدق يفتح الصاد وتحفيتها، وكسر الدال وتشديدها هو عامل الصدق التي يأخذها، وأما تشديد الصاد فهو المقطعي، وأصله المتصدق أذعنه النساء في الصاد لتقاير مخرجهما . و قال ثابت إن الله يقال بالتحفيظ للذي يأخذها، والذى يعطيها، وجاء استعمال المشدد في طالب الصدق أيضاً، وأنكر تغلب .

(الرابعة) قوله (فلاحة رجل) هو تشديد الجيم كذا ضبطناه، ورويناه أي تمادى في حصومته قال في الصحاح الملاحة التمادي في الحصومة، وقال في المحكم لج في الأمر تمادى عليه، وأبى أن يتصرف عنه، ووقع في بعض نسخ أبي داود فلاحة تشديد الحاء المهملة فإن صحت الرواية به فهو مثل الأول في المعنى من الإلحاح في المسألة، وهو المداومة عليها، ومنه قولهم ألح السحاب أي قام مطراه، وأوردة الخطايب في معالم السنن من طريق ابن داسة عنه أبي داود فلاحة رجل أو لاحاه على الشك، ولم يتكلم على الأولى، إنما تكلم على الثانية، وهي قوله لاحاه، وقال معناه تارعه، وخاصة، وفي بعض الأمثال (عاداك من لاحاك) .

(الخامسة) قوله (فشنجة) بالشين الممعجمة، والجيم أي جرحة في رأسه ووجهه، والشنج الجراحة في الرأس أو الوجه دون غيرهما من البدن كذا ذكر صاحب المحكم من أهل اللغة . وقال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم، وخصصها صاحبنا الصحاح، والمسارق بجراحة الرأس، ولعلهما ذكرآ الغائب، وقال صاحب النهاية الشنج في الرأس خاصة في الأصل ثم أشتمل في غيره من الأعضاء، وظاهر قوله في غيره أن ذلك لا يختص بالوجه، وهو غير معروف .

(السادسة) قوله قاتوا النبي صلى الله عليه وسلم أي المشجوج، ومن يساعدء على ذلك، وقد تبين باخر الحديث انهم منبني لين، والقوه يفتح القاف والواو القصاص، وهو ستصوب بمحدوف أي فطلب القواد .

فائدة لا قصاص في شيء من شجاج الرأس والوجه

(السابعة) تقرير النبي صلى الله عليه وسلم هذا على طلب القواد ومراضاته له بما يختاره من العوض يدخل على وجوب القصاص فيه، و ذلك يزيد على قوله أبي داود رحمة للله في تبوبيه في سنته (العامل يصاب على يده الخطأ) فإنه لو كان خطأ لم يكن فيه قواد .

(الثامنة) قال الشافعى وأبو حنيفة لا قصاص فى شيء من شجاج الرأس والوجه إلا في الموضحة، وهي الجراحة التي توضح العظام أي تكشفه، وقال مالك ومحمد بن الحسن يحب القصاص فيما قبلها أيضاً من الجراحات، وهي الحارضة، والدائمية، والباضعة والملاجمة والسمحاق ،

وَإِنَّمَا لَا يَحِبُ الْقِصَاصُ فِيمَا بَعْدَهَا مِنَ الْهَاشِمَةِ، وَغَيْرُهَا، وَقَالَ أَشَهَبُ يَحِبُ فِي الْهَاشِمَةِ الْقِصَاصُ إِلَّا أَنْ تَصِيرَ مُنْقَلَةً، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَنْ تَصِيرَ مُنْقَلَةً، وَقَالَ ابْنُ حَزْمَ الطَّاهِرِيُّ يَحِبُ الْقِصَاصُ فِي سَائِرِ الْجُرُوحِ تَمَسْكًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى { وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ } فَعَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِيْنَ يَتَعَيَّنُ فِي هَذِهِ النُّسْخَةِ أَنْ تَكُونَ مُوضِحَةً لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِيمَا سِوَاهَا، وَعَلَى قَوْلِ عَيْرِهِمْ لَا يَتَعَيَّنُ ذَلِكَ، وَلَا يُمْكِنُ الْإِسْتِدَالَ بِالْحَدِيثِ لِأَحَدِ الشَّفَعَيْنِ لِأَنَّهَا، وَاقِعَةٌ عَيْرُ مُحْتَمَلَةٍ فَلَا اسْتِدَالَ بِهَا.

(التَّاسِعَةُ) فِيهِ وُجُوبُ الْقِصَاصِ عَلَى الْوَالِي كَعِيرِهِ مِنَ الْجُنَاحِ قَالَ الْخَطَابِيُّ وَرُوِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَادَا مِنَ الْعَمَالِ، وَمِمَّنْ رَأَى عَلَيْهِمْ إِلْقَوَادَ الشَّافِعِيُّ وَأَخْمَدُ وَإِسْحَاقُ (قُلْتُ) لَا أَعْلَمُ فِي ذَلِكَ خَلَافًا عِنْدَ الْعَمَدِ الْعَدْوَانِ، وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي صَمَانِ الْخَطَابِ الْمَفْصُودِ بِهِ التَّادِيُّ وَالْتَّغْرِيْرُ

فائدة أرش الموضحة

(العَاشِرَةُ) إِنْ قُلْتَ أَرْشُ الْمُوضِحَةِ مُقْدَرٌ، وَهُوَ حَمْسٌ مِنْ الْأَبْلِ كَمَا رُوِيَ ذَلِكَ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ مِنْهَا حَدِيثُ عَمْرُو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ رَوَاهُ أَصْحَابُ السُّنْنِ الْأَرْبَعَةِ، وَحَسَنَةُ التَّرْمِذِيُّ، فَلِمَ وَقَعَتِ الْمُمَاكِسَةُ فِي ذَلِكَ وَالْمُرَاوَضَةُ، وَلِمَ لَا زَرْمُوا بِخَمْسٍ مِنْ الْأَبْلِ ؟ (قُلْتُ) هَذَا مِمَّا يَدْلِلُ عَلَى أَنَّ الْجَنَاحَيَةَ كَانَتْ عَمَدًا فَكَانَتِ الْخِيَرَةُ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ فِي الْقِصَاصِ قُرُونِيَّةً عَنْ ذَلِكَ بِزِيادةٍ عَلَى هَذَا لِيَعْفُوَ عَنِ الْقِصَاصِ، وَلَهَدَا قَالَ الْخَطَابِيُّ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَارِ إِرْضَاءِ الْمَسْجُوحِ بِأَكْثَرِ مِنْ دِيَةِ التَّسْجِةِ إِذَا طَلَبَ الْمَسْجُوحُ الْقِصَاصَ .

(الْحَادِيَةَ عَشْرَةً) قَالَ الْخَطَابِيُّ، وَفِيهِ حُجَّةٌ لِمَنْ يَرَى وُقُوفَ الْحَاكِمِ عَنِ الْحُكْمِ يَعْلَمُهُ لِأَنَّهُمْ لَمَّا رَضُوا بِمَا أَعْطَاهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ رَجُعوا عَنْهُ لَمْ يُلْزِمُهُمْ بِرِضاهمُ الْأَوَّلَ حَتَّى كَانَ مَا رَضُوا طَاهِرًا (قُلْتُ) ، وَقَدْ يَقُولُ الْمُجَوَّرُ لِلْحُكْمِ بِالْعِلْمِ لَمْ يَصُدُّ مِنْهُمْ أَوْ لَا تَصْرِيْخُ بِالْعَفْوِ عَنِ الْقِصَاصِ عَلَى ذَلِكَ الْمَقْدَارِ، وَإِنَّمَا حَصَلَ مِنْهُمْ رُكُونٌ لِذَلِكَ لَا يُلْزِمُهُمْ الْإِسْتِمْرَارُ عَلَيْهِمْ، وَقَدْ يُقَالُ كَانَ قَصْدُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَطْبِيْتَ حَوَاطِرِهِمْ، وَاسْتِمَالَتِهَا، وَكَانَ يُعْطِيْهِمْ ذَلِكَ الْمَبْلَغَ مِنْ عِنْدِهِمْ فَقَصَدَ أَنْ يَحْصُلَ مِنْهُمْ الرَّضَى بِذَلِكَ فِي الْبَاطِنِ وَالْإِسْتِمْرَارُ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(التَّانِيَةَ عَشْرَةً) قَالَهُ ابْنُ حَزْمٍ فِي هَذَا الْحَبْرِ عُذْرُ الْجَاهِلُ، وَأَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِمَا لَوْ فَعَلَهُ الْعَالَمُ لِلَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ لِكَانَ كَافِرًا لَأَنَّهُ هُوَ لِأَئِمَّةِ الْلَّيْتَيْنِ كَذَبُوا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَكَذِّبُهُ كُفُرٌ مُجَرَّدٌ بِلَا خَلَافٍ لِكَنَّهُمْ عُذِّرُوا بِالْجَهَالَةِ فَلَمْ يَكُفُرُوا (قُلْتُ) وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُمْ لَمَّا أَنْكَرُوا الْإِسْتِمْرَارَ عَلَى ذَلِكَ الرَّضَى حَيْثُ يَجُوزُ لَهُمُ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِذَا لَمْ يَقُعْ تَصْرِيْخُ بِالْعَفْوِ أَوْ ظَنُّوا أَنَّ لَهُمُ الرُّجُوعَ بَعْدَ الْعَفْوِ الصَّرِيْحِ لَا أَنَّهُمْ أَنْكَرُوا أَنَّ ذَلِكَ وَقَعَ مِنْهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ كُفُرٌ بِلَا شَكٍ كَمَا قَالَ .

(الشَّالِهَ عَشْرَةَ) قَالَ الْخَطَابِيُّ وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ فِي الصَّدَقَةِ قَوْلُ رَبِّ الْمَالِ ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِلسَّاعِي ضَرْبٌ ، وَإِكْرَاهُ عَلَى مَا لَمْ يَظْهُرْ لَهُ مِنْ مَالِهِ

باب اشتباه الجاني بغيره

حديث نزل النبي من الأنبياء تحت شجرة فلدغته

متن

بَابُ اشْتِبَاهِ الْجَانِيِّ بِغَيْرِهِ . عَنْ هَمَّامَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { تَرَلَ تَبِيُّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةَ فَلَدَعَنْهُ تَمْلَهُ فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَجَ مِنْ تَحْتِهَا وَأَمَرَ بِهَا فَأَخْرَقَتْ فِي النَّارِ ، قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ فَهَلَا تَمْلَهُ وَاحِدَةً } ، وَفِي رِوَايَةِ لَهُمَا فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ { فِي أَنْ قَرَصَنْكَ تَمْلَهُ أَهْلَكَتْ أَمَّةً مِنَ الْأَمْمِ تُسَبِّحُ } ؟ وَقَالَ الْبُخَارِيُّ (أَخْرَقَتْ) .

شرح

(بَابُ اشْتِبَاهِ الْجَانِيِّ بِغَيْرِهِ) عَنْ هَمَّامَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ { تَرَلَ تَبِيُّ مِنْ الْأَنْبِيَاءِ تَحْتَ شَجَرَةَ فَلَدَعَنْهُ تَمْلَهُ فَأَمَرَ بِجَهَازِهِ فَأَخْرَقَ مِنْ تَحْتِهَا ، وَأَمَرَ بِهَا فَأَخْرَقَتْ فِي النَّارِ قَالَ فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَيْهِ فَهَلَا تَمْلَهُ وَاحِدَةً } . (فِيهِ) فَوَائِدُ :

(الأولى) إنفرد به مسلمٌ من هذا الوجه، وأخرجه الشیخان، وأبو داود، والنسائيٌّ من روایة أبي الرثاء عن الأعرج عن أبي هريرة، واتفق عليه الشیخان، وأبو داود، والنسائيٌّ، وأبن ماجة من طريق الزهراني عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة عن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة بلقط { قرصت تمله تبيا من الأنبياء فأمر بقرية التمل فخرقت فأوحى الله إليه لأن قرصتك تمله } . قال البخاري أخرقت وقال أبا قون أهلكت أمّة من الأمم تسبّح ،

(الثانية) قوله لدعنه بالذال المهملة بالعين المعجمة أي قرصته ، ويستعمل ذلك في سائر دواث السّموم أمّا بالذال المعجمة ، والعين المهملة فهو الحقيق من آخر أرق النار كالكي وتحوه ، والجهazor يفتح الجيم وكسرها المتاع ، وقوله (فأمر بها فخرقت) قد يفهم منه أن المراد تلك التملة لكن بيده قوله فهلا تمله واحده فيحتمل أن يعود الصمير على الشجرة ، وهي التي عاد عليها الصمير في قوله من تحتها ، والمراد إخراها لخرق التمل ، ويحتمل أن يعود على قرية التمل ، وهي منزلهن ، وإن لم يتقدم لها في هذه الرواية ذكر بدليل قوله في الرواية الأخرى فأمر بقرية التمل فخرقت ، وقوله (فهلا تمله واحده) واحد منصوب بفعل محدوف تقديره فهلا أخرقت أو عاقبت تمله واحدة ، وهي التي قرصتك لأنها الجانية ، وأما غيرها فليس لها حنابة .

(الثالثة) قال النّووي قال العلّماء هذا الحديث محمول على أن شرعي ذلك النبي كان فيه جواز قتل النّمل، وجواز الإحراب بالنّار، ولم يعتب عليه في أصل القتل والإحراب بل في الزيادة على النّملة الواحدة، وأماماً في شرعاً فلما يجُوز الإحراب بالنّار للحيوان إلا إذا أحرق إنساناً فمات بالإحراب فلولي للحديث المشهور { لا يعذب بالنّار إلا الله }، وأماماً قتل النّمل فمدّهناً الله لا يجُوز، واحتاج أصحّاً بيه بحديث ابن عباس أنّ النبي صلّى الله عليه وسلم { نهى عن قتل أربعٍ من الدّواب النّملة والخلة والهدّد والصّرد } رواه أبو داود بأسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم انتهى، وقال القاضي عياض فيه دليل على قتل النّمل وكل مؤيد لكن الله تعالى عتبه على التشفي لنفسه بقتل هذه الأمة العظيمة المحبّبة بسبب واجدة، وقيل كان عتبه على ذلك بسبب ما جاء في حبّر الله مر بقرية أهلّها الله تعالى فقال يا رب قد كان فيهم صبيان ودواي، ومر لم يقترب ذيئاً ثم الله نزل تحت شجرة فجرت له هذه القصة التي قدّرها الله تعالى على يده شبيهاً له على ما سبق منه. وفيه أن الجنس المؤذى يقتل، وإن لم يؤذ، وتفتّل أولادها، وإن لم تبلغ الأذى على أحد القولين ثم حكى عن الإمام الماوردي الله قال يكره قتل النّمل عندنا إلا أن يؤذى ولا يقدر على دفعهم إلا بالقتل فيستخف ، وقال أبو العباس القرطبي طاهر هذا الحديث أن هذا النبي إنما عاتبه الله تعالى حيث انتقم لنفسه بahlak حمّع آذاه منه واحد . وكان الأولى به الصبر والصفح لكن وقع للنبي أن هذا النوع مُؤذ لبني آدم، وحرّمةبني آدم أعظم من حرمة غيره من الحيوان غير الناطق ولو انفرد له هذا النظر، ولم يتضمّن إليه التشفي الطبيعي لم يعاتب ، والله أعلم لكن لما انصاف التشفي الذي دل عليه سياق الحديث عوت عليه والله الذي يؤيد ما ذكرنا التمسك بأصل عصمة الآباء ، وأنهم أعلم الناس بالله وبأحكامه ، وأشدّهم له حشيشة انتهى . وأعلم أن هذا الذي أطلق النّووي من الله لا يجُوز قتل النّمل عندنا محملة في النّمل الكبير المعروف بالسليماني كذا قاله الخطابي والبعوي في آخر شرح السنّة قال البعوي . وأماماً الصغير المسمى بالنّمل فاسمه الدر ، وقتل جائز بغير الإحراب ، وفي الاستفصال عن الإيضاح للصيمرى أن الذي يؤذى منه يجُوز قتله بل يسْتَحْب ، ونقل المحب الطبرى شارح النبي عن الشافعى رحمة الله أنه أطلق كراهة قتل النّمل ، وهو يدل على كل حال على الجواز في الصغير فإنه إماماً عاماً أو خاص ، وقد بوب أبو داود في سنته على هذا الحديث { قتل الدر } . فدل على الله فهم أن قصة هذا النبي كانت في الدر فحيثئذ يسْتَوي حكمها عندنا ، وفي شريعته .

(الرابعة) الطاهر أن المراد في قوله { فهلا نملة واحدة } تلك النّملة التي قرصنّه أي هلا انتصرت على معاقبتها وخدّها دون من لم يحنّ عليه ، وإذا لم يكن له سبيل إلى معرفتها بعينها احتاج إلى الإنفاق عن الكل ، ولهذا بوب عليه للمصيّف رحمة الله (أشتباه الجنّي بغيره) ويكون هذا وجه العجب . وهو الذي أشار إليه النّووي فيما تقدّم بقوله بل الزيادة على النّملة الواحدة لكن ما ذرّي كيف يجتمع هذا مع جواز قتل النّمل في شريعة ذلك النبي

وَإِحْرَاقِهِ فَإِنَّهُ حِينَئِذٍ يُبَاخُ لَهُ ذَلِكَ ، وَإِنْ لَمْ يَلْدَعْهُ مِنْهَا شَيْءٌ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ
الْقَضِيَّةَ إِنَّمَا دُكَرِثَ صَرْبَ مَيْلَ لَهُ فِي سُوَّا لِهِ عَنْ أَهْلَكِ الْقَرْيَةِ ، وَفِيهَا مَنْ لَا
ذَنْبَ لَهُ إِنْ صَحَّ ذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ يُحْكُمُ الْمُلْكَ أَنْ يُهْلِكَ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ
فَإِذَا اخْتَلَطَ الْمُذَنِبُ بِغَيْرِهِ ، وَأَهْلِكُوا بِعَامٍ شَمِيلَ الْقَرِيقَيْنِ ، وَلَهُدَا النَّبِيِّ عَلَى مَا
قَرَرُوهُ أَنْ يَخْرُقَ مِنْ التَّمْلِ مَا لَمْ يَلْدَعْهُ . فَإِذَا اخْتَلَطَ مَا لَدَعْهُ بِغَيْرِهِ فَلَهُ إِهْلَكُ
الْجَمِيعِ فَلَمْ يَنْزِلْ عَلَيْهِ هَذَا إِلَوْحِيُّ إِنْكَارًا لِمَا فَعَلَ بَلْ حَوَابًا لَهُ وَإِصَاحًا لِحِكْمَةِ
شُمُولِ الْهَلَاكِ لِجَمِيعِ أَهْلِ تِلْكَ الْقَرْيَةِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(**الْحَامِسَةُ**) قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْقُرْطُبِيِّ فِي قَوْلِهِ أَهْلَكْتُ أُمَّةً مِنْ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ
مُفْتَصَاهُ أَنَّهُ تُسَبِّحُ مَقَالَ ، وَيُنْطَلِقُ كَمَا قَدْ أَحْبَرَ تَعَالَى عَنِ التَّمْلِةِ الَّتِي سَمِعَ
سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَوْلَهَا { أَدْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ } إِلَى آخِرِهِ ، وَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى
أَنَّ لَهَا نُطْقًا لَكِنْ لَا يُسْمَعُ إِلَّا يَخْرُقُ عَادَةَ لِنَبِيٍّ أَوْ وَلِيٍّ ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ
إِذْرَاكِنَا لَهُ عَدَمُهُ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَقَدْ يَجِدُ الْإِنْسَانُ فِي تَفْسِيرِهِ قَوْلًا ، وَلَا يُسْمَعُ مِنْهُ
إِلَّا يُنْطَلِقُ ، وَقَدْ حَرَقَ اللَّهُ الْعَادَةَ لِنَبِيِّنَا عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَأَسْمَعَهُ كَلَامَ
النَّفْسِ مِنْ قَوْمٍ تَحَدَّثُوا مَعَ أَنفُسِهِمْ فَأَحْبَرَهُمْ بِهِ وَكَذَا وَقَعَ لِكَثِيرٍ مِنْ الْأُولَيَاءِ ،
وَإِيَّاهُ عَنِّي يَقُولُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ { إِنْ فِي أَمْتَيِ مُحَدِّثِينَ وَإِنْ عُمَرُ مِنْهُمْ
} اِنْتَهَى بِمَعْنَاهُ .